CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.242
16 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثالثة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٤٢

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: الآنسة غارسيا - برينس
(نائبة الرئيسة)

وفيما بعد: الآنسة كورتي
(الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)
تنظيم الأعمال

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 -0794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

نظرا لتغيب الآنسة كورتي، تولت الآنسة غارسيا - برينس، نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي والتقرير الدوري الثاني المقدمان معا من غواتيمالا (CEDAW/C/GUA/1-2 و Amend.1 و Corr.1).

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت الآنسة ريسيناس - إرناندير دي مالدونادو (غواتيمالا) مقعدها على طاولة اللجنة.

٢ - الآنسة ريسيناس - إرناندير دي مالدونادو (غواتيمالا): قالت وهي تقدم تقريري غواتيمالا الدوريين الأولي والثاني معا (CEDAW/C/GUA/1-2 و Amend.1 و Corr.1) إن حكومتها واجهت صعوبات في الحصول على احصاءات بشأن بعض الجوانب المحددة التي تشملها الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، فقد حدثت بعض التغيرات في غواتيمالا منذ تقديم التقرير.

٣ - وأضافت قائلة إنه في نهاية أيار/مايو ١٩٩٣، حل الرئيس إلياس الهيئة التشريعية ومحكمة العدل العليا، موقفا بذلك العملية الديمقراطية برمتها، ومعرضا للخطر حكم القانون. وقد استمرت هذه الحالة لمدة ١٥ يوما. ومع الإطاحة بالرئيس إلياس وتولي الرئيس كاربيو مقاليد السلطة، وقد أعلن كونغرس الجمهورية أنه الرئيس الدستوري لغواتيمالا، عادت الشرعية والديمقراطية للبلد.

٤ - وأردفت قائلة إنه في عام ١٩٩٣ قدر عدد السكان بعشرة ملايين نسمة، منهم ٤٩,٥ في المائة من النساء يعيش ٦٢ في المائة منهن في المناطق الريفية. وتنفذ الحكومة سياسات لتعزيز احترام حقوق الانسان ومراعاتها، بما في ذلك حقوق المرأة. وقد كان الرئيس الجديد مدعيا سابقا في قضايا حقوق الانسان وهو يشدد بصفة خاصة على حقوق الانسان منذ توليه منصبه.

مسائل عامة

٥ - الآنسة بوستيلو: قالت إنه يبدو من التقريرين أن القانون المدني الغواتيمالي ما زال يتضمن تمييزا شديدا ضد المرأة وخاصة في المادة ١٧ منه؛ ولا ترد في التقريرين مع ذلك أية إشارة عن سبب ذلك أو عن التدابير المتخذة أو المعتزم اتخاذها. وأضافت قائلة إنه طبقا للمعلومات الواردة من منظمة

(الآنسة بوستيلو)

غير حكومية، فقد عرضت على المحكمة العليا قضية يدعى فيها أن بعض مواد القانون المدني غير دستورية، وأن المحكمة قضت بأن المواد المقصودة غير تمييزية؛ وطلبت الممثلة مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

٦ - وأردفت قائلة إنه لا توجد معلومات محددة بشأن سياسة حكومة غواتيمالا المتعلقة بتنظيم الأسرة. وتساءلت عما إذا كانت قد تحققت أي نتائج وما إذا كانت هناك موارد كافية وما إذا كانت السياسة تساعد على تحسين صحة المرأة والطفل. وطلبت استكمال المعلومات المتعلقة بالجهاز الوطني المعني بالسياسات المتعلقة بالمرأة وتساءلت عما إذا كانت هناك تغييرات في ظل الحكومة الجديدة.

٧ - الآنسة خان: قالت إنه ورد في الفقرة ٤٤ من التقرير أن غواتيمالا بتصديقها على الاتفاقية قبلت ضمنا مفهوم التمييز الوارد في المادة ١. وأضافت قائلة إن غواتيمالا تبدو مع ذلك منقسمة بشدة الى طبقات وأجناس، وأنه وفقا للمعلومات الواردة من منظمات غير حكومية ومن مصادر أخرى، تعاني المرأة من السكان الأصليين والمرأة البيضاء الفقيرة من التمييز. وتساءلت عما إذا كان المكتب الوطني لشؤون المرأة يضع برامج لتعزيز النهوض بهؤلاء النساء.

٨ - الآنسة شوب - شيلينغ: قالت إنه ولو أن التقرير كان صريحا بصورة ملحوظة فإنه لا يتضمن معلومات بشأن إعداد السياسات أو بشأن آثار تلك السياسات. وأضافت قائلة إن هناك وصفا كاملا للحالة الفعلية، مع مرفق بالاحصاءات؛ بيد أنه تلزم معلومات بشأن التقدم المحرز والمشاكل التي تتم مواجهتها. وأردفت قائلة إن من الضروري التفرقة بين الحالة من الوجهة القانونية والحالة من الوجهة الفعلية.

٩ - الآنسة أويدراوغو: قالت إن التقرير يتفق مع المبادئ التوجيهية العامة للجنة ويعطي صورة لحالة المرأة الفعلية في غواتيمالا. وأضافت قائلة إن من الجلي أن كثيرا من الأحكام التشريعية قد اعتمدت من أجل النهوض بالمرأة، وعلى الحكومة الاستمرار في هذا الاتجاه. ومضت قائلة إن مما ينبغي الإشادة به أن التقرير قد صيغ بمشاركة جميع الهيئات المعنية بشؤون المرأة، فذلك من شأنه زيادة تعزيز الوعي بالجهود التي ما زال يتعين القيام بها. واستدركت قائلة إن من المؤسف مع ذلك أنه لم يجر أي تحليل بشأن التقدم الفعلي المحقق أو العقبات التي تتم مواجهتها.

المادة ٢

١٠ - الآنسة برافو دي رمزي: قالت إنه ولو أن التقرير مسهب جدا، فلم يرد فيه إلا النزر اليسير جدا بشأن المواد ٢ و ٣ و ٤. وأضافت قائلة إنه ينبغي أن ترد ايضاحات أكمل بشأن التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية المتخذة لتعزيز دمج المرأة.

المادة ٣

١١ - الآنسة أويج: قالت إن العودة الى سيادة القانون في غواتيمالا واستئناف مسيرة الديمقراطية كان لهما آثار مهمة بالنسبة للمرأة.

١٢ - وأضافت قائلة إن الفقرة ٥٢ من التقرير (CEDAW/C/GUA/1-2)، ورد فيها وصف ملحوظ بشأن مسؤوليات المرأة؛ بيد أن المرأة لا تحتل المكان الذي تستحقه في الحياة السياسة والاقتصادية وفي محيط الأسرة.

١٣ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة، أشار عدد من المنظمات غير الحكومية الى أن المرأة ستعاني من العنف في محيط الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المؤسسات السياسية ما لم يتغير مستوى العنف السياسي في غواتيمالا. وأردفت قائلة إن منظمات الأرامل في غواتيمالا ذاع صيتها في شتى أنحاء العالم بوصفها منظمات قائدة في النضال من أجل العدل والمساواة. وإن من المأمول فيه أن تتحسن الحالة في ظل النظام الجديد.

المادة ٤

١٤ - الرئيسة: قالت إن جميع الخبراء تقريبا قد أعربوا عن الأسف لنقص المعلومات المتعلقة بما تفعله الحكومة من أجل الإسراع بتحقيق المساواة للمرأة من الناحية الفعلية.

المادة ٥

١٥ - الآنسة آيكور: قالت إنها تلاحظ من الفقرة ٦٠ من التقرير أن هناك ميلا الى إلقاء اللوم فيما يتعلق بالبغاء على المرأة ذاتها، وأنه ينظر الى استغلال الرجل لهذا النوع من الخدمات على أنه أمر له ما يبرره وضروري، وأضافت قائلة إنه في معظم البلدان النامية، تحكم الحياة الاجتماعية اتجاهات يمليها الذكور وتتعرض المرأة لخطر كبير، خطر الاستغلال. ومضت قائلة إنه ينبغي للمجتمع أن يدرس الأسباب التي تجد فيها المرأة نفسها في حالة لا تريدها، حالة البغاء. وطلبت إحصاءات عن عدد البغايا وتساءلت عما إذا كانت قد تقررت أية رعاية صحية وقائية أو رعاية لإعادة تأهيل البغايا منذ تقديم التقرير.

١٦ - الآنسة بوستيلو: قالت إنه بالرغم من الوصف الكامل المقدم بشأن الحالة فيما يتعلق بالمادة ٥، لا توجد أية إشارة لما إذا كانت هناك تدابير من جانب المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أم لا، كما لا توجد إشارة لما يجري عمله لإحداث تغيير في الاتجاهات الاجتماعية الثقافية.

١٧ - ومضت قائلة إنه تلزم معلومات أيضا بشأن ما إذا كانت قد نفذت تدابير تنطبق أيضا على المناطق الريفية وعن النجاح الذي تم تحقيقه والمصاعب التي ووجهت. وأردفت قائلة إنه ينبغي لحكومة غواتيمالا عند إعداد أي تقرير عن ظاهرة العنف أن تضع في الاعتبار جميع جوانب التوصية العامة ١٩ للجنة.

المادة ٦

١٨ - الآنسة أويدراوغو: قالت إن التقرير يشير الى الوضع الهامشي للبغايا، لكنه لا يبين موقف الحكومة وماهية التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لإعادة تأهيل البغايا من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. وأضافت قائلة إنه تلزم إحصاءات عن البغاء وعن أكثر الفئات العمرية تأثرا به؛ فتلك الإحصاءات تكون مفيدة جدا في إعداد السياسات المناسبة. وأردفت قائلة إن الوضع الهامشي للبغايا وضع مضاعف، من حيث أنهن بغايا ولكونهن نساء، وعندما تتردى الحالة الاجتماعية - الاقتصادية تصبح حالتهن أسوأ.

المادة ٧

١٩ - الآنسة شوب - شيلينغ: قالت إنه مع أن التقرير يشير الى أنه لم يعد يوجد أي تمييز ضد المرأة الأمية فيما يتعلق بحقوق التصويت، لم ترد أرقام بشأن عدد النساء اللاتي قمن بالتصويت أو عن أفضلياتهن السياسية. وسألت عما إذا كانت هناك أم لا أية قيود على التصويت في المناطق الريفية وما إذا كان ملاك الأراضي يؤثرون في تصويت العاملات في المزارع.

المادة ١٠

٢٠ - الآنسة غوردوليتش دي كوريا: قالت إن التعليم أداة حيوية لإنهاء التمييز ضد المرأة في المجتمع الغواتيمالي. وأضافت قائلة إن التقرير لم يشر الى الخطوات المتخذة لتغيير النمط الثقافي السائد الذي يمارس فيه الرجل كل السلطة وتوضع فيه المرأة في مركز متدن في المجتمع ككل. وأبدت رغبتها في معرفة الإجراءات الجاري اتخاذها لمعالجة هذه الحالة، وخاصة الجهود المبذولة للحد من الأمية، التي تنتشر بين النساء أكثر من انتشارها بين الرجال.

٢١ - الآنسة بوستيلو: تساءلت عما إذا كان الفصل بين مدارس البنين ومدارس البنات في المرحلتين الابتدائية والثانوية، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٩١ من التقرير، ما زال قائما، وما إذا كان إدخال مدارس التعليم المشترك لم يسفر عن أية وفورات مالية. وتساءلت عما إذا كان التنوع الثقافي واللغوي

(الآنسة بوستيلو)

الكبير في غواتيمالا يزيد من تكلفة إتاحة التعليم وقالت إنها ترحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن برامج تعليمية محددة، وعن أثر التنوع اللغوي في الحصول على التعليم، وعن العلاقة بين مختلف اللغات المستعملة ومعدل الأمية.

٢٢ - ومضت قائلة إن الفقرة ١٠٦ من التقرير ذكرت أنه لا يوجد أساس قانوني لحظر تولي المرأة أي وظائف، وأنها ترحب بالحصول على أية بيانات محددة ومقارنة بشأن معدلات التوظيف بالنسبة للمرأة والرجل.

المادة ١١

٢٣ - الآنسة آيكور: قالت إنها تلاحظ من الفقرة ١٢٤ أن مبدأ تساوي الأجر في حالة تساوي العمل، الذي تشمله المادة ١٠٢ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ غير مطبق في غواتيمالا، وأعربت عن أملها في أن تتمكن حكومة غواتيمالا في أقرب وقت ممكن من الإبلاغ عن تنفيذ المادة ١٠٢ من الاتفاقية المذكورة بالكامل.

٢٤ - وذكرت أنها تلاحظ أن المرأة في غواتيمالا تعمل بصفة رئيسية في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فإن ما تتمتع به من شروط العمل والتغطية بالضمان الاجتماعي أقل مما يتمتع به الرجل. وعلاوة على ذلك، فبينما يقتضي القانون من أرباب العمل الذين يعمل لديهم أكثر من ٣٠ عاملا أن يقدموا خدمات دعم لأطفال العاملات لديهم، لا يطبق القانون إذا كان مجموع العاملين أقل من ٣٠ فردا. وأعلنت أنها سترحب بالحصول على أي توضيح بشأن ما إذا كان مجموع عدد العاملين يشير الى الإناث فقط أم أنه يشمل كلا من الذكور والإناث. فإذا كان العدد يشير الى النساء فقط فإن أرباب العمل قد يمتنعون عمدا عن توظيف ذلك العدد من النساء الذي يكفي لجعل القاعدة إلزامية. واستطردت قائلة إنه يجب لذلك بذل الجهد اللازم لكي يشمل المجموع، لأغراض هذا القانون، الذكور والإناث.

٢٥ - الآنسة نيكولاييفا: قالت إن المعلومات الواردة في التقرير ليست مرضية تماما، فهي تفتقر الى تحليل حقيقي. وأضافت قائلة إن من المهم معرفة الخطوات المتخذة لتعريف الجمهور بالمعايير الواردة في الاتفاقية، وموقف المرأة في غواتيمالا من الاتفاقية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والعقبات التي ووجهت.

(الانسة نيكولاييفا)

٢٦ - ومضت قائلة إن التقرير يذكر دون تفصيل أن التمييز موجود ضد المرأة في مجال الوظائف ومجال الأجور. وأردفت قائلة إن المرأة مثلا تكسب فيما يبدو، في المتوسط، ٥٣ في المائة مما يكسبه الرجل. وقالت إنها تود معرفة ما إذا كانت المرأة في غواتيمالا تعبئ الجهود من أجل الدفاع عن حقوقها.

٢٧ - الآنسة خان: تساءلت عما إذا كان التباين بين أجر الرجل وأجر المرأة الوارد في الفقرة ١٢٤ من التقرير موجودا أيضا في القطاع غير الرسمي. وأضافت قائلة إنها ترحب بأية معلومات عن الخطوات المتخذة لإنهاء هذا التباين.

٢٨ - الآنسة ماكنن: أعربت عن قلقها إزاء ضخامة عدد النساء اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي ولهذا السبب لا يتمتعن بمزايا الضمان الاجتماعي. وأبدت رغبتها في معرفة الخطوات التي تقترح الحكومة اتخاذها لتحسين مركز هؤلاء النساء وما إذا كان لهن الحق في الانضمام الى نقابات العمال.

٢٩ - الآنسة برافو دي رمزي: ذكرت أنها تلاحظ شدة انخفاض الغرامات التي تفرض على أرباب العمل الذين يطردون النساء بسبب الحمل حتى أن أرباب العمل يفضلون دفع الغرامات على إعادة تشغيل العاملات. وأضافت قائلة إن الحالة خطيرة وتؤثر في رفاه المرأة والطفل، وأعربت عن الأمل في أن تحظى تلك الحالة باهتمام الحكومة العاجل.

٣٠ - الآنسة شوب - شيلينغ: تساءلت عما إذا كانت المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي قد أدرجت في الاحصاءات المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا. وأضافت قائلة إنها ترحب أيضا بالحصول على مزيد من المعلومات عن ظروف عمل المرأة التي تشتغل بصناعة الشياب في مناطق التجارة الحرة، وعن الإجراءات التي تزمع الحكومة اتخاذها لتحسين تلك الظروف.

المادة ١٢

٣١ - الآنسة شوب - شيلينغ: قالت إنها تلاحظ أن المادة ٤٧ من دستور غواتيمالا تضمن حق المرأة في اختيار عدد أطفالها. ومع ذلك فإنه طبقا لتقرير إحدى المنظمات غير الحكومية، ليس تنظيم الأسرة واحدا من أولويات الحكومة. وأردفت قائلة إنها لذلك ترحب بأي معلومات تحصل عليها بشأن ما إذا كان هناك برنامج لتنظيم الأسرة قد بدأ بالفعل في غواتيمالا، وعدد النساء المنتفعات به، وما إذا كان بإمكان المرأة الحضرية والريفية على السواء الحصول على وسائل منع الحمل. وأبدت رغبتها أيضا في أن تعرف ما إذا كانت هناك عقوبة على المرأة في حالة الإجهاض.

المادة ١٤

٣٢ - الآنسة شوب - شيلينغ: قالت إن الافتقار الصارخ للمساواة في توزيع الأراضي يؤثر في مركز المرأة في غواتيمالا، ذلك أن ٦٦ في المائة من النساء يعشن في مناطق ريفية. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان نظام العمل وفاء لالتزام موجودا في المزارع وما إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة المضطلع بها تشمل إعادة توزيع الأرض. وذكرت أنه سيكون من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت المرأة في المناطق الريفية تحصل على خدمات من قبيل رعاية الطفل والرعاية الصحية، وتساءلت في نهاية المطاف عما إذا كانت المرأة لها الحق في الحصول على قروض وفي امتلاك الأراضي في غواتيمالا.

٣٣ - الآنسة أويدراوغو: قالت وهي تشير الى الفقرة ١٦٧ من التقرير إن تقرير أدوار اجتماعية جامدة للبنين والبنات منذ سن مبكرة هو السبب الأساسي في العقبات التي تعترض طريق النهوض بالمرأة في غواتيمالا. وأضافت قائلة إن هذا التعليم لا يخدم إلا تعزيز الدور المقولب غير المنصف للمرأة، إذ يعتبرها مجرد وعاء للإنجاب. وقالت إنها تود أن تعرف التدابير التي تزمع الوزارات والوكالات ذات الصلة اتخاذها من أجل كسر هذا القالب، الأمر الذي بدونه سيكون الفشل مصير كل البرامج الأخرى.

المادة ١٦

٣٤ - الآنسة خان: أشارت الى أن الحكومة ينبغي أن تساوي بين البنين والبنات في تحديد السن الدنيا للزواج. وعلاوة على ذلك، تعد السن القانونية الحالية للزواج وهي ١٤ عاما للفتاة و ١٦ عاما للفتى انتهاكا لحقوق الطفل.

٣٥ - الآنسة شوب - شيلينغ: أعربت عن قلقها إزاء التشريع الحالي الذي يحكم الأسرة في غواتيمالا قائلة إنه يعزز القولبة الجامدة غير المواتية. وأضافت قائلة إن مطالبة المرأة بضرورة الحصول على موافقة زوجها قبل البحث عن وظيفة خارج بيتها إنما يتجاهل الحقائق الراهنة للكثير من النساء ويبدو بمثابة ارتداد الى القرن التاسع عشر. وأضافت قائلة إن هناك تناقضا جليا بين التشريعات المتصلة بالأسرة في غواتيمالا والأحكام ذات الصلة في الاتفاقية. ولذلك فهي تتساءل عما إذا كانت الجماعات النسوية في غواتيمالا تطالب باستعراض التشريعات المتعلقة بالأسرة أم لا. ومضت قائلة إن الرئيس الحالي لغواتيمالا كان معروفا بوصفه مدافعا عن حقوق الانسان ولذا ينبغي للحكومة أن تستجيب بصورة مواتية لطلبات تغيير التشريع.

٣٦ - الآنسة أويج: قالت إنها تلاحظ أن هيكل الأسرة في غواتيمالا أبوي فالزوج هو رب الأسرة دون منازع، ولا يمكن للزوجة أن تحتل هذا المركز إلا إذا أصبح الزوج عاجزا رسميا أو كان متغيبا. وأضافت

(الانسة أويج)

قائلة إن من الصعب على المرأة إحراز تقدم على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية متى كان دورها التابع راسخ الجذور على هذا النحو في البيت.

٣٧ - وأضافت قائلة إن مطالبة المرأة بالحصول على موافقة زوجها من أجل العمل خارج بيتها فيها انتهاك للحق الدستوري للمرأة في العمل. وتساءلت عما إذا كانت المرأة قد سعت بالمرة الى الدفاع عن تلك الحقوق في المحاكم، وما الذي قضت به المحاكم في هذا الموضوع.

٣٨ - الآنسة بوستيلو: قالت إن القانون المدني في غواتيمالا يتضمن أحكاما تمييزية بدرجة كبيرة. وأضافت قائلة إنه ينبغي التخلص من عناصر التمييز الموجودة في القوانين المنظمة للجنسية مثلا، وفضلا عما يتعلق بواجبات ومسؤوليات الرجل والمرأة. ومضت قائلة إن من المستحيل تحقيق مساواة حقيقية دون إزالة هذا التمييز. وأردفت قائلة إنه على الرغم من التأثير السلبي لبعض القواعد الاجتماعية والثقافية، يجب بدء الجهود باستعراض قوانين الأسرة.

٣٩ - واستطردت قائلة إن قانون العقوبات يتضمن أيضا أحكاما تمييزية، نظرا لأن معاملة الزنا تختلف، حسب القانون، من الرجل الى المرأة.

٤٠ - الآنسة ريسيناس - إرنانديز دي مالدونادو (غواتيمالا): قالت إنها سترحب بأية ايضاحات اضافية تبين جوانب القانون المدني التي يراها البعض متعارضة مع الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن أبناء غواتيمالا يعتقدون أن قانون الجنسية الغواتيمالي قانون تقدمي، فإن من المفيد معرفة أي جزء من التشريع يعتبر ذا طابع تمييزي.

٤١ - الآنسة بوستيلو: قالت إنها سترد على تلك الاستفسارات كتابة إذا وافقت ممثلة غواتيمالا على ذلك. وأضافت قائلة إنه سيكون مفيدا أيضا معرفة إن كان هناك عودة الى الإجراءات غير الدستورية في غواتيمالا.

٤٢ - الرئيسة: شكرت غواتيمالا على الطابع الصريح والشامل للتقرير الذي قدمته. وأضافت قائلة إنه ولو أن غواتيمالا صدقت على الاتفاقية دون تحفظات، فما زالت هناك فجوة هائلة بين القانون والممارسة فيما يتعلق بكل مادة تقريبا من الاتفاقية. ومضت قائلة إن التقرير الدوري المقبل لغواتيمالا ينبغي أن يولي اعتبارا خاصا للمعاملة المتساوية للمرأة وفقا للقانون المدني. ومضت قائلة إن أعضاء اللجنة وجدوا أن

(الرئيسة)

التقرير ناقص من حيث تناوله للجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتعلق بالمواد ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢. واستطردت قائلة إن الحصول على مزيد من المعلومات سيكون مفيدا فيما يتعلق بالأمية والمرأة الريفية والحضرية، وعن أية جهود تبذل لإتاحة الضمان الاجتماعي لطائفة أوسع من المجتمع، ولا سيما المرأة الريفية. وذكرت أنه لسوء الحظ ما زالت غواتيمالا مجتمعا أبويا على جميع المستويات، وتوجد فجوة كبيرة بين المعاهدات التي صدقت عليها الحكومة وبين المبادئ الأساسية لدستور البلد. ويجب على غواتيمالا أن تضاعف من جهودها لجعل تشريعاتها متفقة مع تلك الصكوك الدولية.

٤٣ - الآنسة كورتي (الرئيسة) استأنفت رئاسة الجلسة.

تنظيم الأعمال

٤٤ - الآنسة غارسيا - برينس: قالت في معرض تقديم تقريرها عن تقدم الفريق العامل المعني بوضع خلاصة وافية بشأن تنفيذ الاتفاقية، إنه كان من المزمع أصلا أن تشمل الخلاصة فرعين: الأول، موجز تاريخي لنشأة اللجنة وأعمالها، والثاني، تحليلا لمواد الاتفاقية، مع التأكيد على التفسيرات التي قدمتها اللجنة بشأن كل منها. واقترحت أن يقوم أعضاء اللجنة بإعداد اقتراحات بشأن جوانب المواد التي ينبغي إدراجها في الخلاصة، وتقديمها الى الأمانة العامة بحلول نيسان/أبريل أو أيار/مايو على أكثر تقدير.

٤٥ - وأضافت قائلة إن الفريق العامل، قرر مع ذلك أن تشمل الخلاصة أيضا فرعا ثالثا يتكون من وصف لتطور مناقشات اللجنة بشأن الاتفاقية وتقييم للنتائج، وخاصة التدابير التي تتخذها الحكومات وفقا لأحكام الاتفاقية من أجل تحسين حالة المرأة. ومضت قائلة إنه ينبغي لهذا الفرع أيضا أن يشير الى الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل اقناع الهيئات التعاهدية الأخرى بأن تراعي مسألة الجنس في مداولاتها.

٤٦ - الرئيسة: قالت إن الهيكل الذي وصفه الفريق العامل يبدو جيد الإعداد. واقترحت ألا يشمل الفرع المتعلق بتحليل المواد الملاحظات التي أبدتها اللجنة في مداولاتها حتى حينه فقط، وإنما أيضا تقييما أكثر تعمقا؛ وذكرت أن اللجنة ربما تنظر في دعوة خبراء خارجيين لمساعدة في هذا الجهد.

٤٧ - الآنسة بوستيلو: قالت إنها ترحب بأي مساعدة يقدمها الخبراء الخارجيون، في إطار الهيكل الذي وصفته الآنسة غارسيا - برينس.

٤٨ - الآنسة شوب - شيلينغ: قالت إنه ولو أن الاستفادة من مساعدة الخبراء الخارجيين قد تسرع بالعمل فعلا، فإنها تتساءل عما إذا كان سيتاح تمويل لهذا المشروع أم لا.

٤٩ - الرئيسة: قالت إن اللجنة قد تنظر في توجيه نداء الى الوكالات المتخصصة وذلك مثلا من أجل تمويل اجتماعات الخبراء بشأن مواد معينة من الاتفاقية.

٥٠ - الآنسة غارسيا - برينس، قالت إنه ولو أن مساهمة الخبراء الخارجيين يمكن أن تكون مفيدة، إلا أنها تفضل بشدة أن تسعى اللجنة الى إعداد موقفها بنفسها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠